



## بعثة لبنان (الرئاسة) لدى الأمم المتحدة والمنظمات (الروثة فيينا)

### كلمة وفد لبنان أمام المؤتمر العام الثالث والستين للكوالة الدولية للطاقة الذرية فينا، في ١٧/٩/٢٠١٩

يسعدني أن أهنتكم على انتخابكم رئيسة للدورة الثالثة والستين للمؤتمر العام للكوالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذه المناسبة، نستذكر بحزن المدير العام الراحل يوكيا أمانو، واستناداً للمآثر المؤسسية التي أرساها في هذه الكوالة، نتطع إلى انتخاب مدير عام جديد لها في أقرب فرصة. وفي هذا المجال نودّ التوقف عند المسائل التالية:

١- **التعاون التقني:** يتمثل الدور الأساسي للكوالة الدولية للطاقة الذرية في تسهيل الوصول إلى الإستخدام السلمي للطاقة النووية والمساهمة في نشر التنمية المستدامة، وتحقيق الرفاهية لشعوب العالم، وهذا ما جاء في المادة الثانية من نظام الكوالة بشأن عملها على "تعزيز وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والإزدهار في العالم أجمع". ونشير في هذا المجال إلى المساهمة المتواصلة للبنان في صندوق التعاون التقني، وإلى التعاون البناء القائم بين الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية وإدارة التعاون التقني في الكوالة، من خلال العديد من ورش العمل وبرامج بناء القدرات والمشاريع التي تمّ تحقيقها في العديد من المجالات بما فيها الخدمات الطبية، وتحليل التراث الثقافي الوطني، والتأكد من صحة الوثائق والعملات وكشف تزويرها.

ونودّ في هذا المجال، أن نشير إلى ترؤس لبنان لمجلس ممثلي عراسيا (ARASIA) منذ العام ٢٠١٢، وهو الإتفاق التعاوني للدول العربية الواقعة في آسيا للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين. ونؤكد دعمنا لهذا الإطار من التعاون الإقليمي ونطالب بتنميته وتعزيز قدراته.

٢- **الأمان النووي:** تتزايد تحديات الأمان النووي إزاء تعاظم الدور السلمي للطاقة النووية، وهناك حالياً ٤٥٠ مفاعلاً قيد التشغيل في ٣٠ بلداً حول العالم. ومن الأهمية بمكان الإلتزام بالمعايير الإسترشادية للكوالة بغية رفع مستوى الأمان التشغيلي لمحطات الطاقة النووية. ونشير في هذا المجال إلى التعاون القائم بين إدارة الأمان والأمن النوويين في الكوالة والهيئة اللبنانية للطاقة الذرية، من خلال تدريب الكوادر وتعزيز قدراتها، وإعادة معظم المواد المشعة الخطرة غير المستخدمة إلى بلد المصدر. وإننا نتمنّ عالياً هذا التعاون المثمر بين لبنان والكوالة، ونشكر إدارة الأمان النووي على المساعدة في تحقيق هذه الإنجازات، ونتطع إلى المزيد من التعاون في المستقبل.

٣- **الأمن النووي:** يشدّد لبنان على الدور المركزي للوكالة في تعزيز الأمن النووي على الصعيد العالمي، لما لهذه المسألة من تأثير على السلم والأمن الدوليين. ويهمّنا الإشادة بالتنسيق القائم بين إدارة الأمن النووي في الوكالة والهيئة اللبنانية للطاقة الذرية، والتنويه بالتعاون بين الطرفين لتعزيز الحماية المادية لمبنى الهيئة اللبنانية ولمخزن المصادر اليتيمة، وتعزيز قدرات موظفيها. ونشير في هذا المجال إلى مشاركة نائب المدير العام لشؤون الأمان والأمن النوويين ومسؤولين آخرين في الوكالة، في اجتماع خدمة الإستشارة الدولية للحماية المادية (IPPAS)، واجتماع الخطة الوطنية الشاملة لتعزيز الأمن النووي (INSSP) اللذين عُقدتا في بيروت خلال شباط الماضي، بهدف تعزيز قدرات الأجهزة الأمنية المعنية لرصد مصادر ومكامن التهديد من الإرهاب النووي، وصياغة الاستجابات الملائمة لها.

٤- **تطبيق الضمانات:** تكتسب مسألة الضمانات وتطبيقها أهمية قصوى بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، ويؤسفنا قول المدير العام في الفقرة الخامسة من تقريره حول هذا الموضوع، إنّه لم يتمكّن من إحراز تقدّم للوفاء بالولاية المسندة إليه بموجب قرار الوكالة العام الماضي حول تطبيق ضماناتها في منطقة الشرق الأوسط. ونشير في هذا المجال إلى أنّ جميع دول المنطقة أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باستثناء إسرائيل التي يقتضي دفعها لإخضاع مرافقها النووية ل ضمانات الوكالة.

٥- **إنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط:** يرحّب لبنان باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال كانون الأول الماضي المقرّر ٧٣/٥٤٦ حول "عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط"، وننوّه ببدء التحضيرات لعقد هذا المؤتمر في نيويورك خلال تشرين الثاني القادم، وندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده لتحقيق هذا الهدف. كما ندعو الوكالة إلى المشاركة الفعّالة في هذا المؤتمر والتمثّل فيه على أعلى مستوى، بما يساهم بوضع مسارٍ لتنفيذ القرار الخاص بإنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط، الذي اعتمده عام ١٩٩٥ مؤتمر الأطراف لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.